

رعى مراسم توقيع تسليم المعدات والأجهزة الطبية المقدمة من الحكومة الصينية

نائب الرئيس يحضر حفل تدشين وافتتاح مشاريع المراكز الصحية التخصصية بهيئة المستشفى الجمهوري في صنعاء وكيل وزارة الصحة: حريصون على استمرار الشراكة مع الجانب الصيني في المجال الصحي رئيس هيئة المستشفى الجمهوري: نقدم خدمات طبية متميزة للمترددين على العلاج



■ جانب من الحضور



■ نائب الرئيس لدى حضوره تدشين وافتتاح مشاريع المراكز الصحية

نائب وزير الصحة الصيني: علاقات التعاون بين البلدين في المجال الصحي تشهد تطوراً ملحوظاً

التخطيط الدكتور جمال ثابت ناشر والسفير الصيني بصنعاء.

حضر الحفل نائب وزير التربية والتعليم الدكتور عبد الله الحامدي ووكيل أول أمانة العاصمة محمد الصرمي وعضو مجلس النواب أحمد السنيدار ووكيل أمانة العاصمة فتحة عبد الواسع ورئيس مركز الأورام بهيئة المستشفى الجمهوري بصنعاء الدكتور نديم محمد سعيد وعدد من المسؤولين في الوزارة وأمانة العاصمة.

بعد ذلك قام الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية ومعه نائب وزير الصحة الصيني بافتتاح وتدشين العمل في مركز جراحة العيون والمراكز التخصصية الأخرى الجديدة.

واستمع من الأطباء إلى شرح حول التجهيزات الحديثة التي زود بها مركز جراحة العيون ومنها جهاز تصوير الشبكية بالصيغة وجهاز تصوير العين المقطعي البصري، اللذان يعदान من أحدث الأجهزة في علاج وجراحة العيون بالإضافة إلى جهاز الليزر لمعالجة الشبكية وكذا جهاز تخطيط القرنية.

فيما أعرب نائب وزير الصحة الصيني عن سعادته بالمشاركة في تقديم معدات طبية هدية لليمن في إطار التعاون المتميز بين البلدين في المجال الصحي .. مشيراً إلى أن البعثات الطبية الصينية تعمل في اليمن منذ فترة طويلة وتحظى بدعم واهتمام الشعب والحكومة اليمنية.

ونوه بعلاقات التعاون بين البلدين في المجال الصحي التي تشهد تطوراً ملحوظاً من خلال الفرق الطبية الزائرة للمستشفيات العامة في اليمن ومنها الفرقة الطبية الحالية التي ستقوم بإجراء أكثر من 200 عملية جراحية لإمراض العيون في كل من هيئتي المستشفى الجمهوري بصنعاء ومستشفى الثورة بمدينة تعز، بالإضافة إلى تدريب الكادر الطبي في مجال جراحة العيون.

بعد ذلك رعى الأخ نائب رئيس الجمهورية ونائب وزير الصحة الصيني مراسم توقيع تسليم المعدات والأجهزة الطبية المقدمة من الحكومة الصينية لوزارة الصحة العامة والسكان، والتي وقعتها وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع

الجمهوري بصنعاء الدكتور محمد الشهاري إلى أن المراكز والأقسام الجديدة زودت بأفضل الأجهزة الطبية الحديثة والتي ستعطي المستشفى دفعة كبيرة في تحسين الخدمات وتنقله إلى مصاف المستشفيات المتطورة. . مستعرضاً الإنجازات التي حققها المستشفى خلال العام الماضي والمتمثلة في تقديم خدمات متميزة للمترددين على المستشفى، وإدراج شفاف.

وأوضح أنه تم توفير الكثير من الأجهزة والمستلزمات الطبية لعدد من الأقسام وعرف العمليات في المستشفى، ما أسهم في تقديم خدمات طبية متميزة للمترددين على المستشفى، حيث بلغ عدد العمليات الجراحية الكبرى التي تم إجراؤها خلال العام الماضي نحو 6 آلاف عملية، فيما بلغ عدد المستفيدين من الخدمات الطبية في مختلف التخصصات خلال العام نفسه أكثر من 800 ألف شخص.. معرباً عن تقديره لمختلف الجهات التي ساهمت في إنشاء وتمويل هذه الأقسام وفي مقدمتها أمانة العاصمة.

الصينية في المجالات الصحية المختلفة والتي من خلالها يقدم الأطباء الصينيون جنباً إلى جنب مع زملائهم الأطباء اليمنيين الخدمات الصحية للمواطنين لأكثر من أربعة عقود مضت، وذلك في محافظات عدن وأبين والحديدة وحضرموت والمحويت وتعز واب، في ظل تقدير المواطنين والدولة على حد سواء .. مؤكداً الحرص على استمرار هذه الشراكة مع الجانب الصيني.

وأعرب وكيل وزارة الصحة العامة والسكان عن التقدير والشكر للدعم والمعونة المقدمة من الحكومة الصينية والمتمثلة في أجهزة ومعدات طبية لكل من هيئتي مستشفى الثورة العام بمدينة تعز والمستشفى الجمهوري بصنعاء والبالغة كلفتها نحو أربع مائة ألف دولار ، وكذا مساعدة ودعم الحكومة الصينية للنازحين جراء أحداث الفتن بصعدة .. مشيراً إلى أنه يعمل في مستشفيات وزارة الصحة العامة والسكان باليمن حوالي 138 كادراً طبياً صينياً ضمن البعثات الطبية العاملة في اليمن.

من جانبه أشار رئيس هيئة المستشفى

■ صنعاء / سبأ:

حضر الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أمس حفل تدشين وافتتاح المشاريع والأقسام والمراكز الصحية التخصصية الجديدة بهيئة المستشفى الجمهوري التعليمي بصنعاء، والمتمثلة بمركز طب وجراحة العيون ومركز جراحة الأسنان ووحدة تفتيت حصوات الكلى بالموجات التصادمية ووحدة مناظير المسالك البولية والمختبر العام وقسم الطوارئ العامة والمركز الوطني لمكافحة الإيدز .

ولبلغت الكلفة الإجمالية لهذه المراكز ملياراً ومائة مليون ريال يتمويل من البرنامج الاستثماري لأمانة العاصمة .

وفي حفل التدشين الذي حضره عضو مجلس النواب عبدالرحمن الاكوع ونائب وزير الصحة بجمهورية الصين الشعبية الدكتور تشنغ ماو، القي وكيل وزارة الصحة العامة والسكان الدكتور غازي إسماعيل كلمة رحب فيها بنائب وزير الصحة الصيني والوفد المرافق له .. مشيراً إلى قدم العلاقات اليمنية

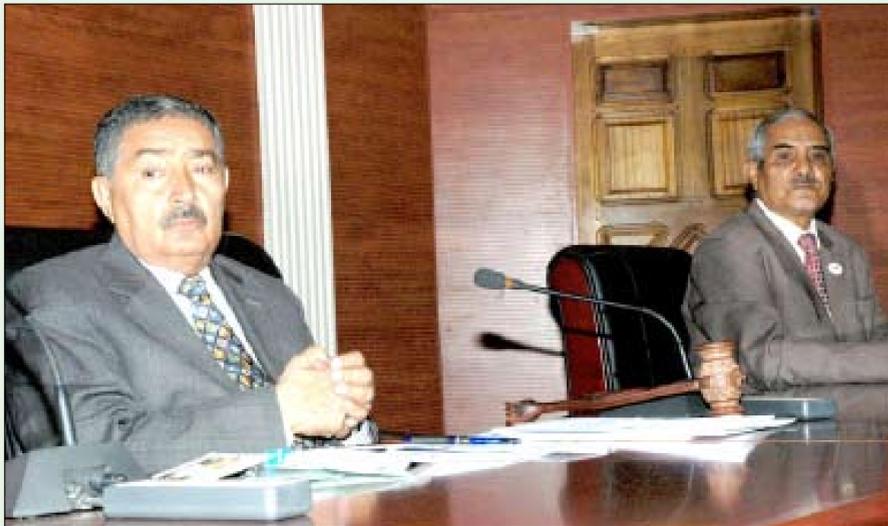
مجلس الشورى يختتم مناقشاته لموضوع التعليم ما قبل المدرسي

التأكيد على المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية

■ صنعاء / سبأ:

اختتم مجلس الشورى مناقشاته لموضوع التعليم ما قبل المدرسي وسبل تطويره، في الجلسة التي عقدها أمس برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني.

وفي الجلسة أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة للموضوع في ضوء التقرير المقدم من اللجنة المختصة في المجلس، أكدوا من خلالها أهمية الموضوع الذي يقف أمامه المجلس، وأثنوا على مضمون التقرير، الذي أحاط بالوضع الراهن لمؤسسات التربية المبكرة ولفت الأنظار إلى هذا النوع من التعليم وأهمية النهوض به.



■ عبدالغني خلال ترأسه اجتماع مجلس الشورى أمس

لمربيات الأطفال بما في ذلك الأمهات في معهد تقم الفني. ودعا المعالي إلى اعتماد أسلوب التدرج المرحلي ودعا خص تعميم هذا النوع من التعليم، وأهمية وضع خطط تشغيل قابلة للتنفيذ بما يضمن استمرارية رياض الأطفال في القيام بعملها. وقدمت المديرية التنفيذية لمؤسسة الطفل رؤية المجتمع المدني فيما يخص مرحلة التربية المبكرة وضرورة العناية بها في إطار من الشراكة بين الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني. وقرر مجلس الشورى تشكيل لجنة لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع. وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة، وكيل وزارة شؤون مجلس النواب والشورى الدكتور أبو بكر الزهيري، ووكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور علي قاسم إسماعيل ووكيل وزارة التربية والتعليم محمد هادي طواف، وعدد من المسؤولين في الجهات ذات العلاقة.

ودعا نائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي إلى نظرة أكثر شمولية لقضية التربية والتعليم، وتوجيه العناية بالتعليم الأساسي باعتباره الأولوية. داعياً إلى ضرورة تعاون كافة الجهات، وعلى الشراكة المجتمعية من أجل إنجاح البرامج الموجهة للعناية بمرحلة التربية المبكرة. من جانبها أوضحت الدكتورة نفيسة الجائفي جهود الأمانة العامة للمجلس الأعلى للأوممة اليمن. مشيرة إلى أن المجلس الأعلى للأوممة والطفولة قد أقر في الخامس من هذا الشهر الاستراتيجية الوطنية للطفولة المبكرة، والتي وصفت من قبل (اليونسكو) بأنها الوثيقة الأكثر شمولية وإدراكاً لاحتياجات هذه المرحلة من التربية المبكرة.

فيما أشار وكيل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني ببيعة العلاقة بين التعليم الفني والتدريب المهني والتعليم ما قبل المدرسي، الذي يتجلى في وضع أسس تربوية مهنية ضمن الأدلة التربوية لهذه المرحلة.. لافتاً إلى أن دورات تعقد

الأطفال. وتحدث أمام مجلس الشورى وزير التربية والتعليم الدكتور عبد السلام الجوفي، ونائب وزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور محمد مطهر، وأمين عام المجلس الأعلى للأوممة والطفولة الدكتورة نفيسة الجائفي، ووكيل وزارة التعليم الفني والتدريب المهني عبد القادر العلي، والمسئول في المجلس الأعلى لتخطيط التعليم محمد حسن المعالي، والمدير التنفيذي لمؤسسة الطفل زينة عبد اللطيف صيف الله. وعبر وزير التربية والتعليم عن تقديره للاهتمام الذي يبديه المجلس بالتعليم بمختلف مراحله.. مؤكداً أن التربية المبكرة تحتل مقام الأولوية لدى الوزارة في هذه المرحلة.

وأشار إلى أن الوزارة تتجه إلى صياغة قانون خاص بهذه المرحلة، وأنها انتهت من إعداد الأدلة التربوية الخاصة بمرحلة التربية المبكرة وهي الآن قيد الطبع.. لافتاً إلى أهمية دعم استراتيجية الطفولة المبكرة التي من شأنها أن تحدث تحولا مهما في مستوى هذا النوع من التعليم.

التربية المبكرة مع مناهج السنوات الثلاث الأولى من التعليم الأساسي. وأوصى أعضاء مجلس الشورى بضرورة توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية وتمكين المجتمع من القيام بدوره في هذا المجال، وتوجيه العناية للأطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة. وشدد أعضاء مجلس الشورى على أهمية إيلاء الاهتمام بحسن اختيار المربيات في رياض الأطفال باعتبارهن امتداداً لدور الأمهات والعمل على تحسين ظروفهن المادية وتوفير الظروف المناسبة التي تتيح لهن القيام بدورهن على أكمل وجه.

ودعا أعضاء المجلس إلى ضرورة أن توجه الاستثمارات نحو بناء المزيد من رياض الأطفال وتعميم النماذج المقترحة من وزارة التربية والتعليم، في مختلف محافظات الجمهورية وألا يكتفى بالنماذج الموجودة حالياً. وشددوا في هذا السياق على ضرورة أن تتوفر كافة المعايير المعتمدة في ما يخص مباني رياض

ووصف أعضاء مجلس الشورى التقرير المقدم إلى المجلس بالدراسة المحفزة لكل من تقع عليهم مسئولية العناية بمرحلة التربية المبكرة، واعتبروا التربية المبكرة حقاً من حقوق الأطفال من مرحلة الولادة حتى سن الثامنة، وجزء من التعليم الأساسي. ودعت المناقشات إلى توجيه أقصى العناية إلى مرحلة التربية المبكرة، بالنظر إلى الأثر الذي تحدثه على الطفل وعلى نموه العقلي واستعداداته الذهنية والمهارية، وهيئة للدخول في مرحلة التعليم الأساسي، وهو ما يقتضي العناية بأسلوب تربية الوالدين لما لذلك من أثر في نفسية الطفل وتنشئته التنشئة السليمة.

واقترح أعضاء مجلس الشورى جملة من التوصيات الهادفة إلى تطوير التربية المبكرة، داعين في هذا الخصوص إلى الأخذ بعين الاعتبار التنمية اللغوية والوجدانية عند إعداد الأدلة التربوية المخصصة للمربين القائمين على هذه المرحلة من التعليم، وكذا التشديد على أهمية إحداء التواصل المطلوب بين مضمون الأدلة التربوية الموجهة لمرحلة